

جهود قضائية ودبلوماسية تونسية لاسترجاع الأموال المنهوبة

إذا كان هناك تقصير وتعمد وراء الفشل في تنفيذ.
وقال النائب بالبرلمان عن كتلة حركة تحيا تونس مصطفى بن أحمد في تصريح لـ "العرب"، "إننا شاهدنا العديد من الخطابات والعود في هذا الملف، لكن النتائج كانت هزيلة، والتمشي على المستوى الدبلوماسي والقضائي أخذ منحى خاطئا".
وقال بن أحمد "هناك خلل دبلوماسي، وعلى الدبلوماسية التونسية أن تتحرك أكثر وتتشارك مع مختلف الدول للتعاون على استرجاع الأموال المنهوبة"، مضيفا "نحتاج إلى أفعال.. لكن المساعي السابقة لم تعط أكلها".
ومن جهته كشف رئيس المجلس الأعلى للقضاء يوسف بوزاخر، "أن السلطات التونسية لم تبذل مجهودا في استرجاع الأموال المنهوبة بالخارج"، مشيرا إلى "أن محامين تونسيين في الخارج سعوا إلى ذلك".



بدر الدين قمودي
الإرادة السياسية
لمتابعة الأموال
المنهوبة كانت غائبة

مصطفى بن أحمد
هناك خلل دبلوماسي،
وعلى الدبلوماسية
التونسية أن تتحرك

وبيّن بوزاخر في معرض رده على أسئلة النواب خلال الجلسة العامة بالبرلمان، المخصصة لمناقشة ميزانية المجلس الأعلى للقضاء، "أن القضاء السويصري أقر بأن تونس متضررة ولم تحصل بلادنا على أي تعويض".
وأشار إلى أن "بطاقات الجلب لا تروج في الخارج وأن المعلومات لا تسدى لقضاة التحقيق في الجبان".
وكان الرئيس التونسي قيس سعيد قرر في شهر سبتمبر الماضي إحداث لجنة لدى رئاسة الجمهورية، "لمتابعة ملفات الأموال المنهوبة ومتابعة كل التجاوزات المتعلقة بالمال العام والوطنية، داخل تونس وخارجها".
وصد، بـ "الرأى الرسمي للجمهورية التونسية"، أمر رئاسي يتعلق بإحداث لجنة لدى رئاسة الجمهورية "مكلفة باسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج".
وتض الأمر الرئاسي على أن "اللجنة المحددة تكلف بتقويم مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها لاسترجاع الأموال المنهوبة والموجودة بالخارج، وأن لها اقتراح القيام بكل إجراء من شأنه استرجاع هذه الأموال".
وترفع اللجنة كل ثلاثة أشهر إلى رئيس الجمهورية تقريرا حول نشاطها وتقدم أشغالها.

خالد هديوي
تونس - تواصل السلطات التونسية جهودها الحثيثة بهدف استرجاع الأموال المنهوبة والموجودة خارج البلاد، وتذليل كل الصعوبات في محاربة التجاوزات والإخلالات لتحقيق التطلعات الشعبية في هذه المسألة، وسط تساؤل عن جدية هذه المساعي بعد تكرار الخطاب ذاته لمدة 10 سنوات دون حلول تذكر، فضلا عن غياب الآليات والوسائل لتنفيذ القرار.
وأكد كاتب الدولة للشؤون الخارجية محمد علي النفطي خلال الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مهمة وزارة الشؤون الخارجية، أن "الوزارة تعمل على توظيف طرق جديدة للتسويق لتونس تماشيا مع أزمة كورونا، مشيرا إلى ضرورة العمل سويا على تصور شامل لمصلحة تونس ما بعد كوفيد - 19".
وأشار النفطي إلى "وجود عمل متواز بين المسارين القضائي والدبلوماسي في استرجاع الأموال المنهوبة".
وفي علاقة بموضوع التمثيليات الدبلوماسية التونسية بالخارج، قال النفطي إن الوزارة اختارت 50 دبلوماسيا جديدا سيتم إرسالهم إلى العديد من الدول بينهم 26 امرأة.

وقفلت جهود تونس منذ سقوط حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي عام 2011 في استعادة الأموال المهربة من أفراد عائلته ومقربيه إلى خارج البلاد، بسبب الإجراءات المعقدة وتحفظ عدة بنوك في دول أجنبية.
وفي مقابل ذلك، تمكنت تونس من استعادة جزء من تلك الأموال في بنوك بليلان وسويسرا.
وأكد بدر الدين قمودي عضو المكتب السياسي لحركة الشعب وعضو مجلس النواب ورئيس لجنة مكافحة الفساد بالبرلمان، "أن الإرادة السياسية لمتابعة الأموال التونسية المنهوبة والموجودة في الخارج كانت غائبة في عهد الحكومات السابقة".
وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "في السدة الأخيرة لاحظنا نوعا من الجدية والإهتمام في تناول الملف من خلال لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام، ودور وزارة أملاك الدولة ووزارة المالية، فضلا عن المجهودات الإضافية لمؤسسة رئاسة الجمهورية التي شكلت لجنة في الغرض، ونأمل أن تثمر كل هذه المساعي لاسترجاع الأموال المنهوبة".

وأشار قمودي إلى "أن العملية تتطلب مجهودا كبيرا، وهي أموال المجموعة الوطنية ويجب محاسبة من فرط فيها".
وأدبت الحكومات التونسية المتعاقبة على تبني نفس الخطاب وإعطائه الملف أهمية كبرى، لكنه ظل رهين الوعود دون نتائج، ما دفع أطرافا بعينها إلى المطالبة بالتحقيق حول ما

لويجي دي مايو

هناك ارتياح كبير للتعاون وثقة في تعزيز العلاقات الثنائية

كما تبحث إيطاليا فرص التعاون مع الجزائر، التي تجمع بينها حدود بحرية لم تتم تسويتها إلى حد الآن، واتفق تموين بالغاز الطبيعي، تحاول من خلاله افتكاك أسعار تفضيلية على اعتبار أنه اتفاق يوصف بـ "الضخم" إذ تعتبر الجزائر الممون الأول لإيطاليا بالغاز.
وكانت روما أول الدول الأوروبية الداعمة للمسارات السياسية في الجزائر

تركيا تسهم أجواء الحوار الليبي بتحريك أسطولها العسكري جسر جوي وست قطع بحرية تركية تتجه نحو خليج سرت



استفزاز تركي متواصل

وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي تاجلت فيه الجولة الثانية من الحوار السياسي الليبي المُخصصة للتصويت على آلية اختيار من سيتولى المناصب العليا للسلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية القادمة التي تسبق إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر من العام القادم، وسط تحذيرات من مناورات إخوان ليبيا الذين يعملون من أجل السيطرة على مفاصل الحكم في ليبيا.
وكشف البرلمان الليبي، محمد الرعيض، أن الجولة الثانية من الحوار السياسي، ستجري بعد اجتماع غدامس وذلك بعد التوافق على مقترح مقدم على أن يكون التصويت على المقترح بنسبة 75 + 1 لصعوبة الحصول على ما نسبته 75 في المئة من الأصوات.
وأشار في تصريحات تلفزيونية بثت ليل السبت - الأحد، إلى أن أكثر من 130 نائبا برلمانيا ليبيا سيعقدون اليوم الاثنين أو بعد غد الثلاثاء، جلسة عامة في غدامس بهدف توحيد البرلمان، و"توحيد كل مؤسسات الدولة بحيث تسير الدولة إلى الأمام"، على حد قوله.
غير أن ذلك، لم يمنع زميله النائب، محمد العبادي من التحذير في تونبة فيسبوكية من أن آلية اختيار السلطة التنفيذية برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "ستمكن الإخوان المسلمين من مفاصل الدولة الليبية"، أو "العودة إلى الاحتكام للسلح وتجاوز وقف إطلاق النار وتفاقمات 5+5 لأن ما بُني على باطل فهو باطل ولن يدوم".

وذلك باتجاه قاعدة الوطية غرب ليبيا، وبدرجة أقل نحو الكلية الجوية بمدينة مصراتة.
وأكد الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر بدوره، أنه رصد تحركات بحرية لعدد من القطع الحربية التركية داخل المياه الإقليمية الليبية غير بعيد عن خليج سرت الذي يُعد واحدا من مناطق التماس التي يشتملها خط سرت - الجفرة، الذي يمثل الخط الفاصل بين الجيش الليبي والمليشيات الموالية لحكومة الوفاق المدعومة من تركيا.
وقال اللواء خالد المحجوب، مدير التوجيه المعنوي بالجيش الليبي، في تصريحات سابقة، إن "رصد تحركات القطع البحرية التركية تم السبت قبالة خليج سرت"، فيما أصدر اللواء أحمد سالم عطية، أمر غرفة عمليات تحرير غرب سرت التابعة للجيش الليبي، وأمره إلى جميع ضباط الوحدات العسكرية إلى "رفع درجة الاستعداد مع أخذ الحيطة والحذر والإبلاغ عن أي تحركات من ناحية الميليشيات المسلحة والقوات التركية".
وترافقت هذه التحركات العسكرية التركية التي أعادت أجواء التوتر للمشهد الليبي، فيما أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، عن وصول دفعة جديدة من المرتزقة السوريين إلى ليبيا، قادمة من تركيا، الذي أعاد المخاوف من وجود خطة لإجهاض الاتفاق العسكري الذي توصلت إليه لجنة 5+5، تمهيدا لتفجير الاقتتال الليبي - الليبي.

وبالتوازي، دخلت ست قطع بحرية عسكرية تركية (فرقاطات وبوارج) صباح السبت إلى المنطقة الممتدة بين مدينتي مصراتة وسرت، وذلك بعد غياب عن المنطقة دام عدة أشهر في أعقاب وقف إطلاق النار المُعلن عنه في أغسطس الماضي بين القوات الموالية لحكومة الوفاق والجيش الليبي.
وذكرت وسائل إعلام محلية ليبية أنها رصدت صورا لقمر صناعي "مؤسسة أوسنت" كشف عن وجود 6 فرقاطات وبوارج تركية في المنطقة المقابلة للبلدة أبوقرين غربي سرت، بدت وهي تبحر في تشكيلين منفصلين.
وتقلت صحيفة "المرصد الليبي" الإلكترونية، عن مصدر عسكري لم تذكره بالإسم، قوله، إن الجيش الليبي "لم يُرصد بوقف إطلاق النار وفقا لاتفاق 5+5 وقد بدأ تنفيذ ما يتعلق به في هذا الاتفاق، ولكن قابل ذلك تحشيدات تركية غير مسبوقة برا وبحرا وجوا".
وتسدد على أن "تركيا ترفض اتفاق 5+5 منذ البداية، وتنتظر موقفا من رعاة اتفاق جنيف من هذا التصعيد"، علما وأنه تم خلال الأيام الماضية رصد رحلات جوية مكثفة قام بها سلاح الجو التركي نحو غرب ليبيا عبر طائرات شحن عسكري ضخمة من طراز "A400"، وصل عددها إلى نحو 25 رحلة خلال الفترة ما بين 28 نوفمبر و4 ديسمبر الجاري.
وترم ضد هذه الطائرات في رحلات انطلقت من القواعد العسكرية التركية "كونيا وقيصري وميرزفون وأتاتورك في

تحاول تركيا تسميم أجواء الحوار بين الأطراف السياسية في ليبيا وضرب المخرجات التي يمكن أن تترتب عنه، مقابل تمرير أجنداتها في المنطقة، حيث كشفت مصادر ليبية عن قيام أنقرة بإقامة جسر جوي غير مسبوق نحو قاعدة الوطية العسكرية غرب البلاد، في خطوة يصفها مراقبون بـ "العوانية" ضد الجيش الليبي.

الجمعي قاسمي
تونس - لا تتوقف تركيا عن استفزازاتها العسكرية في ليبيا عبر تحريك وحدات من أسطولها الحربي قرب خليج سرت، والاستمرار في تكديس الأسلحة في قاعدة الوطية بغرب ليبيا، بالتوازي مع الإيحاء لأوائها الوطيفية السياسية بإجهاض الحوار السياسي والدفع به نحو الإسناد الذي يخدم مصالحها وأجنداتها التخريبية.

وفي تصعيد جديد لهذه الاستفزازات التي لا تخلو من نزعة عدوانية شملت بتحد واضح للإرادة الدولية التي ترنو إلى التهدئة في ليبيا لإنجاح مسار الحوار السياسي، كشفت مصادر ليبية عن قيام تركيا بجسر جوي غير مسبوق نحو قاعدة الوطية العسكرية بغرب ليبيا. وأكدت أن القيادة العسكرية التركية أرسلت ست طائرات شحن عسكرية إلى ليبيا، حيث هبطت يومي الخميس والجمعة الماضيين قادمة من قاعدة "مرزيفون" التركية في قاعدة الوطية الليبية الواقعة على بعد حوالي 150 كلم عن العاصمة طرابلس، ونحو 25 كلم عن الحدود التونسية.



محمد العبادي
الإخوان يريدون السيطرة على الدولة أو العودة إلى السلاح

وأشارت إلى أن تلك الطائرات كانت مُحملة بمعدات عسكرية منطوية منها منصات صواريخ أرض/جو، ويطاريات مدفعية ميدان بعيدة المدى، إلى جانب كميات كبيرة من الذخائر الحربية المتنوعة التي يتم تكديسها في هذه القاعدة التي سلمتها حكومة السراج إلى تركيا منذ سقوطها في مايو الماضي.

الهجرة وأسعار الغاز والوضع الليبي محور المباحثات الإيطالية الجزائرية

بعد أحداث الحراك الشعبي، حيث جاءت في صدارة المرشحين بالسلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، وكانت زيارة وزير خارجيتها أول زيارة لمسؤول أوروبي سام للجزائر بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر الماضي.
ولم تتوان إيطاليا في إبداء دعمها لمخارج الأزمة السياسية في الجزائر، استباقا لعواصم أوروبية تنافسها النفوذ في الجزائر، على غرار باريس التي تردت في أول الأمر، لاسيما وأن خط باريس روما يتميز بصراع النفوذ في المنطقة، خاصة في الملف الليبي، الذي تحاول روما من خلاله الاستقواء بالجزائر في مقاربتها لحل الأزمة المذكورة على اعتبار أنها دولة جارة وذات استراتيجياتية قصوى في المنطقة.
وينتظر أن تمهد الزيارة لاجتماع للجنة العليا المشتركة بين البلدين في منتصف العام الداخل، لتطوير التعاون بين البلدين، وتفعيل الاتفاقيات المشتركة، فضلا عن تسوية ملفات عاقلة على غرار الحدود البحرية غير المرسمة، وفرض دعم الاستثمار خاصة في المجال الطاق.

وتضع بلدان الضفة الشمالية لحوض المتوسط مسألة الهجرة السرية في صدارة علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية وعلى رأسها الجزائر، التي تتشدد في استقبال المرشحين إليها، وتتمسك باستقبال فقط الحاملين للجنسية الجزائرية، خشية تغلغل بعض العناصر الأخرى في إطار أجنحة أمنية، وهو ما أكدته في أكثر من مرة للحكومات الإسبانية والألمانية والفرنسية.

ويتقاسم البلدان العديد من الملفات العالقة، المتصلة بظاهرة الهجرة السرية، حيث تعمل روما على ترحيل المهاجرين الجزائريين غير النظاميين المتواجدين على أراضيها خاصة خلال الأشهر الأخيرة، حيث عرفت السواحل الإيطالية تدفقا لافتا للمهاجرين السريين من مختلف الجنسيات المغربية والأفريقية، ومنهم مئات الجزائريين الذين دخلوا أراضيها في المدة الأخيرة، وكانت روما أول الدول الأوروبية الداعمة للمسارات السياسية في الجزائر

سيتناول القضايا الراهنة الإقليمية والدولية، لاسيما التطورات الأخيرة للوضع في الصحراء والوضع في ليبيا ومالي.
ونشرت السفارة الإيطالية في الجزائر، على صفحتها الرسمية في الفيسبوك، بيان "برنامج عمل الوزير الإيطالي في اليوم الأول من الزيارة، يتضمن لقاءات مع نظيره الجزائري صبري بوقادوم، الذي يشرف معه على ندوة صحافية، كما يلقي رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، إلى جانب افتتاح المقر الجديد لمدرسة روما الإيطالية، بالجزائر العاصمة".

ويتقاسم البلدان العديد من الملفات العالقة، المتصلة بظاهرة الهجرة السرية، حيث تعمل روما على ترحيل المهاجرين الجزائريين غير النظاميين المتواجدين على أراضيها خاصة خلال الأشهر الأخيرة، حيث عرفت السواحل الإيطالية تدفقا لافتا للمهاجرين السريين من مختلف الجنسيات المغربية والأفريقية، ومنهم مئات الجزائريين الذين دخلوا أراضيها في المدة الأخيرة، وكانت روما أول الدول الأوروبية الداعمة للمسارات السياسية في الجزائر

إلى الجزائر خلال سنة 2020، لتعزيز روابط الصداقة والتعاون بين الجزائر وإيطاليا.
وأضاف "ستشكل بالنسبة إلى الطرفين فرصة لاستعراض المحاور الأولية للتعاون الثنائي ودراسة أجندة المواعيد الكبرى مستقبلا".
ولفت إلى أن جدول أعمال المحادثات بين رئيسي دبلوماسية البلدين،



تنسيق مشترك حول القضايا العالقة

والطاقة والصناعات الزراعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية.
وعقب لقائه برئيس الوزراء الجزائري غرد الوزير الإيطالي على حسابته الخاص، بالقول "ارتياح كبير للتعاون الممتاز.. وثقة في تعزيز العلاقات الثنائية".
وكان بيان لوزارة الخارجية الجزائرية قد ذكر بأن، "هذه الزيارة، هي الثانية من نوعها لوزير الشؤون الخارجية الإيطالي

وتوجت المشاورات بين الطرفين، على "تنوع تعاونهما وتوسيعه ليشمل قطاعات أخرى غير المحروقات"، بحسب ما أعلن عنه الوزير الإيطالي، كما وقع الطرفان على "مذكرة تفاهم" ليبحث حوار استراتيجي حول العلاقات الثنائية والمسائل السياسية والأمن الشامل.
وقال لويجي دي مايو بعد لقاء مع نظيره الجزائري صبري بوقادوم، إن "البلدين طوروا شراكة متينة في القطاعين الاقتصادي والتجاري، وأن الطرفين سيعان إلى تنوع التعاون مع الجزائر في ميادين أخرى غير المحروقات، على غرار الهياكل القاعدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار التكنولوجي

صابر بلدي
الجزائر - غادر وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، العاصمة الجزائرية، بعد زيارة لها هي الثانية من نوعها خلال هذا العام، وكان بجوزته عدد من الملفات العالقة، على غرار الهجرة السرية، وأسعار الغاز، والملف الليبي، فضلا عن العلاقات الثنائية والاجتماع رفيع المستوى بين قيادة روما والجزائر خلال العام القادم.
وتوجت المشاورات بين الطرفين، على "تنوع تعاونهما وتوسيعه ليشمل قطاعات أخرى غير المحروقات"، بحسب ما أعلن عنه الوزير الإيطالي، كما وقع الطرفان على "مذكرة تفاهم" ليبحث حوار استراتيجي حول العلاقات الثنائية والمسائل السياسية والأمن الشامل.
وقال لويجي دي مايو بعد لقاء مع نظيره الجزائري صبري بوقادوم، إن "البلدين طوروا شراكة متينة في القطاعين الاقتصادي والتجاري، وأن الطرفين سيعان إلى تنوع التعاون مع الجزائر في ميادين أخرى غير المحروقات، على غرار الهياكل القاعدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار التكنولوجي